

مرسوم رقم 196 لسنة 2022

بنقل الإشراف على الهيئة العامة

لشئون الزراعة والثروة السمكية

- بعد الاطلاع على الدستور،

- وعلى الأمر الأميري الصادر بتاريخ 10 ربيع الآخر 1443 هـ

الموافق 15 نوفمبر 2021 م بالاستعانة بسمو ولي العهد لممارسة

بعض اختصاصات الأمير الدستورية ،

- وعلى القانون رقم 94 لسنة 1984 بإنشاء الهيئة العامة لشئون

الزراعة والثروة السمكية، والقوانين المعدلة له،

- وعلى المرسوم بالقانون رقم 116 لسنة 1992 في شأن التنظيم

الإداري وتحديد الاختصاصات والتفويض فيها،

- وعلى المرسوم رقم 154 لسنة 2022 بنقل الإشراف على الهيئة

العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية،

- وعلى المرسوم رقم 189 لسنة 2022 بتشكيل الوزارة والمعدل

بالمرسوم رقم 191 لسنة 2022 بإعادة تشكيل الوزارة ،

- وبناء على عرض رئيس مجلس الوزراء،

- وبعد موافقة مجلس الوزراء،

المحامي مسفر عايش



mesferlaw.com

رسمنا بالآتي

مادة أولى

ينقل إلى وزير الدولة لشئون البلدية ، الإشراف على الهيئة العامة

لشئون الزراعة والثروة السمكية، ويباشر جميع الاختصاصات المقررة

للووزير وفقاً لأحكام القانون رقم 94 لسنة 1984 المشار إليه.

مادة ثانية

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا

المرسوم، ويعمل به من تاريخ صدوره، ويلغى كل نص يخالف أحكامه

، وينشر في الجريدة الرسمية.

ولي العهد

مشعل الأحمد الجابر الصباح

رئيس مجلس الوزراء

أحمد نواف الأحمد الصباح

صدر بقصر السيف في: 5 ربيع الآخر 1444 هـ

الموافق: 30 أكتوبر 2022 م